

وإذ تؤكد أيضاً الصلة الوثيقة بين كل من نزع السلاح ، وتحفيظ حدة التوتر الدولي ، واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والالتزام بالامتثال عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، واحترام الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإنهاء التام للاستعمار والفصل العنصري وجميع الأشكال الأخرى للعنصرية والتعييز العنصري والعدوان والاحتلال واحترام حقوق الإنسان وتعزيز السلام والأمن الدوليين .

وإذ تعرب عن تأييدها لجمع الجهود التي تبذل من أجل النجاح في إزالة بؤر الأزمات في العالم ، بغض النظر عن أسبابها التاريخية أو المعاصرة ، وضمان عدم فرض الحلول عن طريق قوى خارجية بما يضر بمصالحة الأطراف المعنية بصورة مباشرة ،

وإذ تعرب عن اعتقادها بضرورة تشجيع الانسحاب العسكري التدريجي للدول العظمى وحلقاتها العسكرية من مختلف أنحاء العالم ، وإذ تضع في اعتبارها أن من غير المرجحبقاء انفراج خار من ضمنون اقتصادي ، وأنه إذا لم يتم استيعاب الضروفات الاقتصادية ، ولاسيما احتياجات البلدان النامية ، فإن هناك احتمالاً كبيراً أن تؤدي الضغوط الناجمة إلى تقويض الاتجاهات الحالية نحو سلام ونظام عالميين ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن الحالة الاقتصادية في الغالبية العظمى من البلدان النامية قد تدهورت تدهوراً سريعاً ، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً ، وأن شرار التنمية ينبغي أن تفيد القطاع الأكبر من السكان ،

وإذ تؤكد أنه لا يمكن معالجة اللاقتال الحالي في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية إلا من خلال تنمية متوازنة للمجتمع الدولي بأسره ومن خلال جهود تستهدف تعليم الطابع الديمقراطي ، على أوسع نطاق ممكن ، في العلاقات الدولية ،

وإذ تؤكد أيضاً الحاجة إلى إجراء تكيف هيكلي في جميع المجالات ، وفقاً للأهداف والأولويات الإنسانية للبلدان المتعنة ، من أجل الاستجابة لتحديات التكنولوجيا المتقدمة ، ولاسيما تكنولوجيا الغد ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن العملية المهمة لإنهاء الاستعمار التي أسفِرَت عن ظهور عدد كبير من الدول ذات السيادة تدخل حالياً مرحلة حاسمة .

وإذ تقللها المساكل البيئية المتزايدة ، التي تشكل تهديداً لبقاء البشرية في حد ذاته وتدلل على ترابط مصالح جميع الدول ،

وإذ تؤكد كذلك أن تعزيز الحرية وحقوق الإنسان هو أحد الأهداف الأساسية للمجتمع العالمي ،

وإذ يقللها باللغ القلق استمرار ممارسة العنصرية والتمييز القائمين على اللون أو العقيدة أو الأصل الإثنى أو الثقافة أو طريقة المعيشة ،

وإذ تؤكد بقوه أن الفصل العنصري شكل محدد وكريه من أشكال العنصرية ذات الطابع المؤسسي التي شجّبتها الأمم المتحضرة بحق يوشفها حرمة ضد الإنسانية ،

١١- تجدد دعوتها إلى الأمين العام لإيلاء الاهتمام الواجب لمسألة السلام والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وتقديم المشورة والمساعدة إلى بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجهود المتضامنة التي تبذلها لتعزيز السلام والأمن والتعاون في المنطقة ، إذا طلب إليه ذلك :

١٢- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة . في دورتها الخامسة والأربعين ، على أساس جميع الردود الواردة والإخطارات المقدمة تنفيذاً لهذا القرار ، ومع مراعاة المناقشة التي جرت بشأن هذه المسألة خلال دورتها الرابعة والأربعين ، تقريراً تفصيلياً عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

١٣- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين البند المنون « تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط » .

#### الجلسة العامة ٨١

١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩

١٤٦/٤٤- استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

إن الجمعية العامة ،

إذ تدرك أن المرحلة الحالية من تطور البشرية تميز بتغيراتها التكنولوجية والاقتصادية والسياسية . التي تتيح إنجاز تقدم شامل ، ولكنها تميز أيضاً ، في الوقت نفسه . بوجود عقبات كبيرة . قديمة وجديدة ، تعيق بناء عالم أكثر سلماً وأمناً وعدالة وإنصافاً وديمقراطية وإنسانية ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه تقع حالياً أحداث لها تأثير مهم على الأمن الدولي ، تشمل حواراً واسع النطاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية ، مما سيكون له أثر إيجابي على التطورات العالمية وعلى إبرام اتجاهات جديدة في العلاقات الدولية ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن المنازعات والأعمال العدائية تنسحب الطريق للمفاوضات والتفاهم والتعاون في عدد من الحالات .

وإذ تضع في اعتبارها أن استعمال الأسلحة النووية يمكن أن يؤدي إلى فناء الحياة البشرية على الأرض ،

وإذ تؤكد الحاجة إلى تعزيز الأمن الدولي عن طريق نزع السلاح وفرض قيود على التصعيد النوعي والكمي لسباق التسلح ،

وإذ تعرب عنأملها في أن تكون العااهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن إزالة قذائفها المتوسطة المدى والأقصر مدى . المعقودة في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧<sup>(١)</sup> ، سليفة لاتفاق تدابير ملموسة أخرى لنزع السلاح تقضي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية ،

وإذ تشدد على أن التباين الراهن المحرّن بين التفقات العسكرية الضخمة والفقر الأليم يبرز أهمية إعطاء شكل ملموس لمفهوم الصلة بين نزع السلاح والتنمية ،

- ٩ - ترى أن من الضروري أن تكون إدارة الاقتصاد العالمي أكثر شمولًا بحيث تشمل مصالح جميع البلدان وجموعات البلدان ، وتعد سياسات يمكن أن يدعمها الجميع ، وترى كذلك أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة واحتياجات المستقبل قد بلغت مرحلة لا يمكن لأي أمة أو مجموعة من الأمم أن تجد لها الحلول أو تلبّيها وحدها :
- ١٠ - تؤكد كذلك أنه لا يمكن تحقيق سلم وأمن دائمين في العالم دون تسوية المشاكل الاقتصادية الدولية ، لاسيما المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية ، وضمان نمو الاقتصاد العالمي وتنميته بطريقة قابلة للإدامه :
- ١١ - تعيد التأكيد على أن القضاء النام على الاستعمار ، وتحرير جميع الشعوب اقتصادياً كشرط مسبق ضروري لصون وتعزيز استقلالها السياسي ، ما زالا من المهام ذات الأولوية :
- ١٢ - ترى أن حماية البيئة أصبحت شاغلاً عالمياً رئيسياً ، مما يؤكّد بقوّة مدى الترابط العالمي المتزايد الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير تعاونية عاجلة ، ويُنطّلِب اتفاقاً شاملّاً يضمّن تنمية قابلة للإدامه وسلامة بيئناً :
- ١٣ - ترى أيضاً أن احترام وتعزيز حقوق الإنسان والمربيات الأساسية ، بجميع جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من ناحية ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين من ناحية أخرى ، يدعم أحدهما الآخر :
- ١٤ - تعيد التأكيد أيضاً على شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو النظم العنصرية ، وعلى حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال :
- ١٥ - تعيد التأكيد كذلك على ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية للتمكن . في ظل ظروف الترابط . من إنجاز تنمية واستقلال جميع الدول على نحو نام ، وكذلك تحقيق الأمن والسلم والتعاون في العالم بشكل حقيقي . وتوكّد اعتقادها الراسخ بأن الأمم المتحدة هي أنساب إطار لتعزيز هذه الأهداف :
- ١٦ - تؤكد الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تؤديه في تعزيز احترام القانون الدولي كأساس للسلم والأمن :
- ١٧ - تدعى الدول الأعضاء إلى أن تقدم آراءها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وتحث على الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً على أساس الردود التي يتلقاها :
- ١٨ - تقر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين البند المعون « استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي » .

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة هي الوسيلة التي لا غنى عنها لتنظيم العلاقات الدولية وتسوية المسائل الدولية . وأن أجهزتها الرئيسية ، لاسيما مجلس الأمن ، مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزها على نحو فعال ،

١ - تعيد تأكيد سلامـة الإعلـان الحـاصـ بـتعـزيـزـ الأمـنـ الدـوليـ (١١٨) ، وتحـلـلـ إلىـ جـمـعـ الدـولـ الإـسـهـامـ عـلـىـ نـحـوـ فـعـالـ فيـ تـفـيـدـهـ :

٢ - تحتـ مـرـةـ أـخـرـىـ جـمـعـ الدـولـ عـلـىـ نـحـوـ صـارـمـ .ـ فـيـ عـلـاقـاتـهاـ الدـولـيـةـ ،ـ التـزـامـهاـ بـعـيـنـاقـ الأمـمـ المـتـحـدةـ :

٣ - توـكـدـ أـنـ إـقـرـارـ السـلـمـ وـنـزـعـ السـلـاـحـ وـتسـوـيـةـ النـزـاعـاتـ بـالـوسـائـلـ السـلـمـيـةـ مـاـ زـالـ مـهـمـةـ المـجـتمـعـ الدـولـيـ الأـوـلـيـ وـالـرـئـيـسـيـ .ـ رـيـثـاـ يـتـحـقـقـ سـلـمـ دـائـمـ وـمـسـتـقـرـ يـسـتـنـدـ إـلـىـ هـيـكـلـ لـلـأـمـنـ الدـوليـ شـامـلـ وـسـلـيمـ وـقـابـلـ لـلـتـفـيـدـ بـسـهـولـهـ :

٤ - تطلب إلى جميع الدول أن تبتعد عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو التدخل أو التدخل أو العدوان أو الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الاستعمارية أو اتخاذ تدابير القسر السياسي والاقتصادي التي تسفر عن انتهاك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها وأمنها ، وكذلك السيادة الدائمة لشعوبها على مواردها الطبيعية :

٥ - تطلب أيضاً إلى جميع الدول أن تسعى ، من خلال استخدام الوسائل المخصوص عليها في الميثاق بشكل أكثر فعالية ، إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والقضاء على بؤر الأزمات والتوتر التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين :

٦ - تحتـ جـمـعـ الدـولـ لـلـأـسـلـحـةـ التـوـرـوـيةـ وـغـرـرـهـاـ مـنـ الدـوـلـ الـهـامـةـ عـسـكـرـيـاـ .ـ عـلـىـ أـنـ تـتـخـدـ خطـوـاتـ فـوـرـيـةـ رـامـيـةـ فـيـ لـهـوـضـ بـنـظـامـ الـأـمـنـ الـجـمـاعـيـ كـمـاـ توـخـاهـ السـاقـ .ـ وـاستـخـدـمـهـ بـعـلـيـهـ .ـ وـوقفـ سـيـاقـ التـسـلـحـ عـلـىـ نـحـوـ يـتـسـمـ بـفـعـالـيـةـ بـعـيـةـ إـنـجـازـ نـزـعـ السـلـاحـ عـامـ وـكـامـلـ فـيـ ظـلـ رـقـابـةـ دـولـيـةـ فـعـالـةـ .ـ وـتـفـيـدـ التـوصـياتـ وـالـفـرـارـاتـ الـوـارـدـةـ فـيـ الـوـثـيقـةـ الـخـاتـمـيـةـ لـدـوـرـةـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ الـاسـتـنـانـيـةـ الـعـاـسـرـةـ (١١٧) :

٧ - توـكـدـ أـنـ الـضـرـوريـ كـذـلـكـ الـتـهـوـضـ بـفـعـالـيـةـ مجلـسـ الأمـنـ فـيـ الـاـضـطـلـاعـ بـمـسـؤـلـيـتـهـ الرـئـيـسـيـةـ الـمـتـمـثـلـةـ فـيـ صـونـ السـلـمـ وـالأـمـنـ الدـولـيـنـ .ـ وـتعـزـيزـ دـورـ الـسـوقـائـيـ وـسـلـطـتـهـ وـقـدرـتـهـ عـلـىـ التـفـيـدـ وـفـقاـءـ الـمـبـيـانـ :

٨ - توـكـدـ أـيـضاـ الدـورـ الـذـيـ تـؤـديـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ فـيـ صـونـ السـلـمـ وـالأـمـنـ الدـولـيـنـ وـتـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ وـالتـقـدـمـ فـيـ الـمـجـالـيـنـ الـاـقـصـاديـ الـاـجـتـمـاعـيـ لـخـيرـ الـإـنـسـانـيـ :